إثيوبيا والصراع مع إقليم تيغراي: خلفياته، مآلاته و آفاقه

Ethiopia and the conflict with the Tigray region: its background, consequences and prospects

وليد دوزي

جامعة طاهري محمد بشار، (الجزائر)

Douzi.walid@univ-bechar.dz

تاريخ الاستلام: 2021/12/26 تاريخ القبول للنشر: 2022/04/25 تاريخ النشر: 2022/06/05

ملخص: *عرفت إثيوبيا الدولة الإفريقية الضاربة في التاريخ صراعات داخلية مريرة بسبب الخلافات العرقية والقومية التي تعرضت للتسييس والعسكرة عبر أحقاب طويلة. وما تكاد أن تهدأ أزمة عرقية بها إلا وتستعر أخرى، فمنذ وصول رئيس الوزراء الإثيوبي الحالي "آبي أحمد" لسدة الحكم سنة 2018 توترت العلاقات بين الحكومة الفيدرالية وإقليم تيغراي، لتتطور الأمور إلى حرب عسكرية لا زالت رحاها تدور مهددة التعايش الهش في البلاد والتوازنات السياسية القائمة على الإثنية.*

ترصد هذه الدراسة باستخدام المنهج الوصفي الأهمية الجيوسياسية والتاريخية لإثيوبيا وتكوينها القومي والإثني وأسباب النزاع بين هذه التكوينات، إضافة إلى خلفيات الصراع بين الحكومة الفيدرالية وإقليم تيغراي ومساره ومآلاته مع التنبؤ بالسيناريوهات حول آفاقه المستقبلية.

الكلمات المفتاحية: *القرن الإفريقي- إثيوبيا- إقليم تيغراي- الأمهرة- الأورومو- مليس زيناوي- آبي أحمد.*

Abstract: *Ethiopia, an African country, has known bitter internal conflicts due to ethnic and national differences that have been subjected to politicization and militarization over long periods. Since the current Ethiopian Prime Minister came to power, relations between the federal government and the Tigray region have been strained, causing the situation to deteriorate and things to develop into a military war that is still raging, threatening the fragile coexistence in the country and the political balances based on ethnicity.*

This study, using the descriptive approach, monitors the geopolitical and historical importance of Ethiopia, its national and ethnic composition and the roots of the conflict between them, in addition to the background of the conflict between the federal government and the Tigray region, its path and its mechanisms, while predicting scenarios about the future prospects for this conflict.

key words: *Horn of Africa - Ethiopia - Tigray Region - Amhara - Oromo - Melis Zenawi - Abi Ahmed.*

مقدّمة:

تكتسي الدولة الإثيوبية طابعا خاصا في بنية نظامها السياسي ومجتمعها وتركيبة سكانها نظرا للعامل الإثني والقومي الفاعل في كل هذه المتغيرات، كما أنها تنتمي لمنطقة حبلى بالأزمات السياسية والعسكرية والاقتصادية والعرقية، وبالتالي فإن أي عامل إرباك في هذه الدولة له تداعيات داخلية وخارجية مباشرة.

لقد تسارعت الأحداث في الفيدرالية الإثيوبية منذ وفاة رئيس وزرائها "مليس زيناوي" سنة 2012. وقد تزامن دوران عجلة التنمية في إثيوبيا والتي بلغت نسبة النمو فيها بـ 10% كأكثر دولة إفريقية نموا مع وصول "آبي أحمد" إلى السلطة سنة 2018 وسعيه لإبعاد أقلية التيغراي من المشهد السياسي والعسكري والاقتصادي الذي هيمنوا عليه منفردين خلال فترة حكم "مليس زيناوي"، ما أدى إلى اندلاع حرب مسلحة بين الحكومة الفيدرالية وإقليم تيغراي. وما ينذر بالخطورة هو أن هذه الحرب إن لم يتم وقفها قد تؤدي إلى حرب أهلية -عرقية- شاملة في دولة متعددة الأعراق ومتداخلة قوميا مع دول الجوار، وبالتالي قد يصعب السيطرة على الفوضى والعنف والتفكك في دولة متعددة القوميات والإثنيات تنتمي إلى منطقة تعاني أساسا من الفقر وعدم الاستقرار السياسي.

ترتبط أسباب ودوافع اختيار هذا الموضوع في أهمية الوحدة السياسية محل الدراسة، فالجمهورية الفيدرالية الإثيوبية دولة متعددة القوميات حيث يزيد تعدادها عن 80 مجموعة قومية وإثنية، عرفت نسب نمو مرتفعة وتراجع كبير لنسب الفقر، لكن هذا النمو مهدد بانتكاسة ما لم يتم وقف الحرب بين الحكومة الفيدرالية وإقليم تيغراي الذي يشعر بالاضطهاد والاستهداف. كما أن استمرار الحرب وتطورها قد يؤدي إلى بلقنة أثيوبيا وجوارها.

ومن خلال كل ما سلف، نسعى إلى معالجة الإشكالية التالية: إلى أي مدى ساهم تسييس التعدد القومي والإثني في إثيوبيا في اندلاع الصراع بين الحكومة الفيدرالية وإقليم التيغراي؟

وفيما يتعلق بمنهجية التحليل المعتمدة في هذا المقال العلمي، فيستدعي الموضوع استخدام المنهج الوصفي باعتباره أكثر المناهج ملاءمة لدراسة أغلب الميادين الإنسانية عبر تحديد خصائص الظاهرة محل البحث ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها. ومنهج دراسة الحالة الذي سيوظف لجمع بيانات ومعلومات عن حالة دولة إثيوبيا وإقليم تيغراي بغية الوصول إلى فهم أعمق لخلفيات الصراع بينهما ومآلاته والسيناريوهات المتوقعة له.

وكإجابة أولية على الإشكالية المطروحة، تم صياغة الفرضيات التالية:

- لقد أدى هيمنة أقلية قومية على السلطة كالأمهرة (1930-1991) والتيغراي (1991-2018) وإقصاء بقية القوميات الأخرى في إثيوبيا إلى تنامي الصراعات القومية والإثنية في المجتمع والدولة.
- ساهمت الإجراءات التي اتخذها "آبي أحمد" ضد التيغراي لإزاحتهم من مؤسسات الدولة منذ وصوله إلى السلطة في اندلاع حرب عسكرية بين الإقليم والحكومة الفيدرالية.

تكمن أهداف هذا المقال العلمي في محاولة معرفة النتائج المترتبة عن التعدد القومي في إثيوبيا وكيف تم استخدام هذا الثراء لأغراض ضيقة، وكيف ولّد لدى قوميات عديدة الشعور بالتهميش والاضطهاد مما دفع إلى تنامي أصوات الرفض واستخدام العنف والمطالبة بالانفصال ، وهو ما يهدد ثاني أكبر دولة افريقية سكانيا بالتشظي والتفكك وما له من آثار خطيرة على الداخل الإثيوبي وجواره.

وتم تقسيم متن هذا العمل على النحو الآتي:

- الأهمية الجيوسياسية لدولة إثيوبيا.
- التاريخ السياسي لإثيوبيا وكرونولوجيا سيطرة قومية التيغراي على السلطة.
- أسباب الصدام ومسار الصراع بين الحكومة الفيدرالية وإقليم تيغراي وآفاق العلاقة بينهما.

1. الأهمية الجيوسياسية لدولة إثيوبيا:

إن أفضل أسلوب لشرح قيمة الدولة و إبرازها من ناحية الجغرافيا السياسية الحديثة، هو استخدام المنهج المورفولوجي Morpholigical Approch الذي يفسر و يشرح و يصوّر لنا الشكل الداخلي و الخارجي لمساحة الدولة كموضع جغرافي فوق سطح الأرض. (العيسوي، د.ت.ن) لذلك سوف يتم التطرق في هذا المحور إلى رقعة الدولة الإثيوبية وامتدادها المساحي، النظام الإداري والسياسي لإثيوبيا، التركيبة الديموغرافية لإثيوبيا، ثم الهيكل الاقتصادي الإثيوبي.

1.1رقعة الدولة الإثيوبية وامتدادها المساحي:

إثيوبيا دولة حبيسة عبارة عن هضبة مرتفعة مستديرة الشكل تقع في منطقة القرن الإفريقي وتحيط بها أراض منخفضة من جميع الجهات، (رياض، تاريخ إثيوبيا، 1966) يحدها من الغرب السودان ومن الشرق جيبوتي ومن الشمال والشمال الشرقي إريتريا ومن الجنوب كينيا ومن الجنوب الغربي الصومال. (أديجوموبي، 2018)

وأديس أبابا هي العاصمة السياسية والاقتصادية للبلاد حيث تقع على هضبة عالية يبلغ ارتفاعها أكثر من 2000 م فوق سطح البحر، وقد أنشأها الإمبراطور "منليك الثاني" سنة 1883 وتعني "الزهرة الجديدة". (الشرقاوي، 1959) وتبلغ مساحة أثيوبيا 1.184.320 كلم مربع، تمتد من درجة عرض 18 شمالا، وبين درجة طول 43 شرقا و47 شرقا، أي أنها تمتد تقريبا 14 درجة طولية و14 درجة عرضية. (رياض و عبدالرسول، 2015)

أما منطقة القرن الافريقي التي تعتبر اثيوبيا جزءا منها فهي تقع شرق إفريقيا ويقصد بها الجزء الممتد على اليابسة الواقع غرب البحر الأحمر وخليج عدن على شكل قرن، وبذلك فهي تضم ثمانية دول هي: جيبوتي والصومال وإريتريا وإثيوبيا وكينيا والسودان وجنوب السودان وأوغندا. تمتاز هذه المنطقة بأهميتها الإستراتيجية لكونها تطل على خليج عدن، وتشرف على باب المندب المقابل لآبار النفط في شبه الجزيرة العربية والخليج العربي، ومتاخمة لإقليم البحيرات العظمى في وسط إفريقيا ذات الموارد المائية والنفطية الهائلة، وهو ما جعل هذه المنطقة رهينة للتدخلات الخارجية. (حامد، 2019)

وتوضح الخريطة رقم (01) الموقع الجغرافي للدولة الاثيوبية.

الخريطة رقم 01: خريطة إثيوبيا

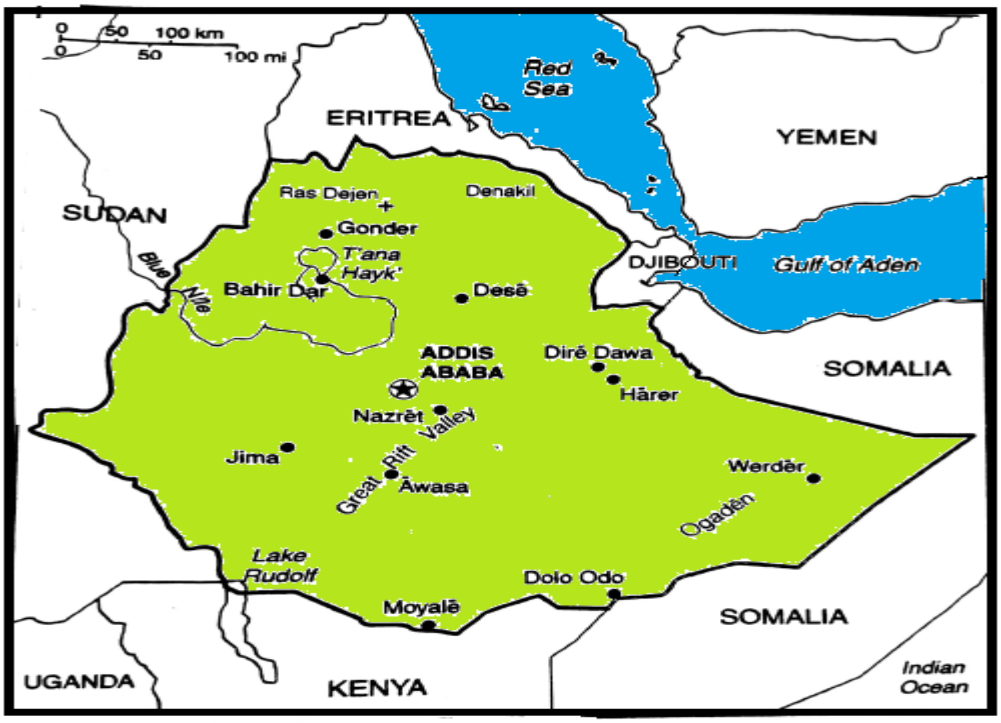

المصدر: ساهيد أديجوموبي، مرجع سابق، ص24.

2.1 النظام الإداري والسياسي في إثيوبيا:

تنقسم إثيوبيا إداريا إلى تسعة أقاليم رئيسية كبرى هي: تيغراي- عفر- أمهرة- أوروميا- أوغادين - بني شنقول- غامبيلا- هراري- قوميات الأمم الجنوبية. إضافة إلى منطقتين حضريتين هما: أديس أبابا وديرة داوا. (جبير و صليبي، 2021)

داخليا، لقد عرفت إثيوبيا عدة أنظمة سياسية نتجت عن انقلابات عسكرية وانتفاضات شعبية، حيث عرفت خلال الفترة الممتدة ما بين 1889 و1974 نظاما إمبراطوريا تسلطيا انتهى بانقلاب عسكري على حكم الإمبراطور "هيلاسيلاسي" آخر أباطرة إثيوبيا الذي قاد النظام الملكي في إثيوبيا خلال الفترة الممتدة (1930-1974). لتنتقل إثيوبيا من النظام الإمبراطوري إلى الجمهوري حيث تولّى العسكر الحكم بقيادة المجلس الإداري العسكري المؤقت المعروف اختصارا بـ: "ديرغ" الطغمة العسكرية الشيوعية التي حكمت إثيوبيا خلال الفترة الممتدة (1974-1987) وقد كان منغستو هيلا مريام Mengistu Haile Mariam أبرز ضابط في الطغمة العسكرية الشيوعية (ديرغ) التي حكمت إثيوبيا، لينفرد خلال الفترة (1987-1991) برئاسة جمهورية إثيوبيا الشعبية الديمقراطية ويسيطر على مفاصل القرار، بعد تحوله للغرب وتخليه عن الشيوعية. ليتم الانقلاب عليه سنة 1991 من قبل تحالف "الجبهة الثورية الديمقراطية لشعوب إثيوبيا" بعد حرب أهلية طويلة ودموية ويفرّ "مغنستو" إلى زيمبابوي. لتشكل "الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب

الإثيوبي" و"جبهة تحرير أوروموا" حكومة انتقالية سنة 1991، وتؤسس بعد انتخابات 1992 لجنة دستورية لصياغة دستور جديد. (أبتدون، 2021)

وبعد إنهاء حكم "مغنستو" وثورة "جبهة التحرير الاريترية" المعارضة عليه طيلة 30 سنة وكفاحها المسلح من أجل الانفصال، أقرّ الرئيس الإثيوبي "مليس زيناوي" "Melez Zenawi" باستفتاء تقرير المصير والذي منح بموجبه الاستقلال لإريتريا في 1993/05/24. (عبدالكريم، 2012)

وفي 1994/12/08 أعلنت الجمعية التأسيسية- صياغة دستور جديد لجمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية واعتماد نظام سياسي برلماني، وبذلك انتقلت البلاد من نظام رئاسي إلى برلماني، وانتخاب "مليس زيناوي" رئيسا للوزراء بعدما كان رئيسا للدولة خلال (1991-1995). (طارق، 2016) ومع سيطرة "جبهة تحرير شعب تيغراي" على السلطة وتوغلها في أجهزة الدولة ابتداء من سنة 1994، أخذت تنفرد بمؤسسات اتخاذ القرار وتستبعد حلفائها من بقية القوميات من المشهد السياسي بالتتابع، بدعم من "جيش الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا" التي سيطرت على المشهد في إريتريا آنذاك، وسمحت منذ ذلك العام بتشكيل أحزاب ضعيفة لتمثيل القوميات. (أبتدون، 2021)

وبعد وفاة رئيس الوزراء "مليس زيناوي" في أغسطس 2012 خلفه "هايلي مريام ديسالين" Haile Mariam Dessalegn وعمل على استرجاع ثقة الشعب الإثيوبي في حزب "الجبهة الثورية الديمقراطية لشعوب إثيوبيا" المهيمن على الحكم والخاضع لقومية التيغراي، إلا أنه لم يفلح في ذلك بسبب سياساته الإقصائية لبقية القوميات لأكثر من عقدين من الزمن. (جبير و صليبي، 2021) وبعد موجة من الاحتجاجات التي اندلعت في إقليم أوروما وأمهرة، والتي غيَّرت المشهد الإثيوبي ودفعت رئيس الوزراء "هايلي مريام ديسالين" إلى الاستقالة. ليخلفه "آبي أحمد" "Abiy Ahmed" في 2018/03/27، ويستهل فترة حكمه بإزاحة رجال التيغراي من هيمنتهم على جسد ومقدرات الدولة الإثيوبية، بتهمة تورط قادة التيغراي في ملفات فساد سياسي واقتصادي وعسكري وهي تهم كانت تُثار خلف الستار خلال فترة حكم "مليس زياوي" (1991-2012) و" هايلي مريام ديسالين" (2012-2018). (أبتدون، 2021)

أما خارجيا، فتلعب اليوم إثيوبيا مركزا سياسيا مهما في القارة الإفريقية باعتبارها دولة مقر للعديد من المنظمات القارية والإقليمية كمنظمة الاتحاد الإفريقي، واللجنة الاقتصادية الإفريقية التابعة للأمم المتحدة. كما تعتبر إحدى القوى العسكرية المرموقة في المنطقة. ولها حضورها القوي في جميع التحولات، كما لها إسهاماتها في كل تطورات المنطقة على غرار مساهمتها ضمن دول القرن الإفريقي في مساعي تحقيق السلام في دول المنطقة المضطربة كجنوب السودان والصومال، وذلك بحكم مركزها السياسي الإفريقي، وكونها عضو أساسي في منظمة دول الإيقاد التي ترعى استقرار وسلام المنطقة. (حامد، 2019) ضف إلى ذلك مشروع سد النهضة الذي تعول عليه إثيوبيا كثيرا إذ تعتبره خيارا مستقبليا وأحد أبرز وأهم الأهداف الإستراتيجية للمرحلة القادمة للانتقال بها إلى دولة عصرية وقوة إقليمية. (حامد، 2019)

3.1 التركيبة الديموغرافية لإثيوبيا:

تعتبر جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية دولة متعددة الأعراق والإثنيات، حيث تتكون من خليط من القوميات والعرقيات والإثنيات تزيد عن 80 مجموعة. ويقدر تعداد سكان إثيوبيا بحوالي 110 مليون نسمة (وفق إحصائيات 2018)، ما يجعلها ثاني أكبر بلدان إفريقيا سكانا بعد نيجيريا. (جبير و صليبي، 2021) ويتضمن تركيبها العرقي الحديث من ثلاث مجموعات كبرى متفرعة، أبرزها:

أ. **الساميون:** ليسوا بسكان إثيوبيا الأصليين، يدينون بالدين المسيحي ويؤلفون معظم سكان الأقاليم الشمالية (الشرقاوي، 1959) حيث ينتشرون في كتلة الهضبة الحبشية المتمثلة في هضاب تيغراي وأمهرة وجوجام، وينقسمون إلى:

- **الأمهرة:** تبلغ نسبة تعدادهم حوالي 35% وينتشرون في مناطق الهضبة الوسطى وشمال البلاد، ومعظمهم أرثودوكسيو المذهب ويتكلمون اللغة الأمهرية. ويعتبرون أكثر القوميات تعدادا وأهمية لما كان لهم من سيطرة وهيمنة على مفاصل الحكم في البلاد لحقب عديدة من تاريخ إثيوبيا إلى غاية سقوط حكم "منغستو هيلا ميريام" سنة 1991.(جبير و صليبي، 2021، ص-ص76-77)

- **التيغراي:** مجموعة بشرية من ذوي الأصول السامية، وأصل منطقتهم أكسوم، عاصمة الحبشة الأولى، فهم من العناصر الأكسومية، وتقدر نسبتهم حوالي 05% من سكان إثيوبيا، ويدين غالبيتهم المسيحية الأرثوذكسية وبينهم أقلية مسلمة تُعرف بـ"الجبرتة" قُدّرت بنحو 175 ألف نسمة، ما نسبته حوالي 04% من سكان إقليم التيغراي. (أبتدون، 2021، ص05) ويتداخل التيغراي مع الدولة المجاورة إريتريا، حيث تمتد جذورهم إلى الداخل الإريتيري الذي عادة ما "تُتّهم" -إريتريا- بتقديم الدعم لهم. (جبير و صليبي، 2021، ص77) وتقع مناطق تيغراي في شمال إثيوبيا على الحدود الإريترية، يحدها من الشمال والشمال الشرقي دولة إريتريا، ومن الغرب دولة السودان، ومن الجنوب الشرقي والجنوب الغربي تحدها على التوالي منطقة ولو الأمهرية وإقليم العفر الذي تسكنه قومية عفر ومنطقة جوندار الأمهرية وعاصمتهم ميكيلي. (أبتدون، 2021، ص05)

- **عرب السودان:** ينحدر أصلهم من السودان وينتشرون في الداخل الإثيوبي غرب البلاد على الشريط الحدودي مع دولة السودان. (رياض و عبدالرسول، 2015، ص371)

ويحترف أفراد هذه المجموعات بشكل عام التجارة وتربية المواشي .

ب. **الحاميون:** فأصلهم من العرب وينقسمون إلى المجموعات التالية:

- **الغالا (الأورومو):** يعتبرون أكبر القوميات في إثيوبيا حيث يشكلون قرابة نصف تعداد الشعب الإثيوبي وينتشرون في جنوب غرب البلاد إلى غاية الحدود مع دولة كينيا في الجنوب أي في مناطق شوا -التي تضم العاصمة أديس أبابا- وهراري وكافا ويحترفون الزراعة وتربية المواشي. (الشرقاوي، 1959، ص-ص17-18) ويعتنق 70% منهم الدين الإسلامي و20% الدين المسيحي. وتتمتع منطقتهم بحكم شبه ذاتي. وتشتكي هذه المجموعة القومية انتهاكات حقوقية وتمييز اقتصادي ومجتمعي تتعرض له من قبل الحكومة.

- **العفر:** ويسمون أيضا بالدناكل أو العداليس، وهم أقلية إثيوبية مسلمة يسكنون مناطق شمال شرق البلاد وتبلغ نسبتهم 03,20% من الشعب الإثيوبي ويمتدون إلى جيبوتي وإريتريا، يعتمدون على الزراعة والرعي ويسعون إلى الانفصال وتكوين دولة العفر.

- **الصوماليون:** لا تزيد نسبتهم عن 03,79% من مجموع السكان في إثيوبيا، يدينون بالإسلام ويعيشون في إقليم أوغادين الواقع على الحدود مع الصومال، التي تعتبر أرض جذورهم وانتمائهم حيث لا زالوا يرفضون الضم القسري إلى إثيوبيا.

- **السيدامو:** ينتشرون في مناطق السافانا والتلال الجنوبية ويتوزعون على بضع قبائل كـ: الغيب الكافا والباكو والأومتو. (جبير و صليبي، 2021، ص-ص77-79)

- **الساهو:** يتجمعون في شمال شرق البلاد بأعداد أقل من المجموعات الأخرى. (رياض و عبدالرسول، 2015 ص375)

- **البجة:** لا تزيد نسبتهم عن 01% من الشعب، وهم قبائل بدوية يمتدون داخل إريتريا والسودان ويتمركزون في المنطقة الشمالية ويتحركون باستمرار في المثلث الرابط بين شمال إثيوبيا وغرب اريتريا وشرق السودان.

- **الكوراج:** تقدر نسبتهم بـ 04%، وينتشرون عموما في جنوب الهضبة وأماكن أخرى عديدة بسبب عدم امتلاكهم لإقليم خاص بهم، وهذا ما ساهم في تشعبهم لغويا ودينيا وحتى سلاليا. (جبير و صليبي، 2021، ص78)

- **الفلاشا:** وهي طائفة يهودية وتعني "الغرباء" وهم يؤلفون جماعات صغيرة تسكن مناطق متعددة خاصة قرب بحيرة تانا وفي الأقاليم الشرقية من إثيوبيا وينتسبون إلى القبائل اليهودية الأولى التي احتلت هذه المناطق واستعمرتها. (الشرقاوي، 1959، ص26)

ج. **الزنوج:** ويمثلون أقلية ويرجعون في أنسابهم إلى الأصل الذي ينحدر منه جميع سكان جنوب إفريقيا الاستوائية ويقيمون في المنطقة القبْلية (الشرقاوي، 1959، ص-ص17-18) ولا سيما في أطراف إثيوبيا الغربية. ويعتبر النيليون الذين يعيشون في أعالي السوباط وروافده، ومنهم النوير والأنواك أكبر هذه المجوعات. وهناك أيضا مجموعات من النيليين الحاميين في الجنوب الغربي حول بحيرة رودلف وحوض نهر أوهو الأدنى، وأخيرا هناك مجموعة زنجية منفصلة في منطقة منعزلة بين التكازي وخور الجاش غرب جمهورية إريتريا تتكون من قبيلتي الباريا والكوتاما. (رياض و عبدالرسول، 2015، ص-ص371-375)

هذه المجموعات القومية التي يتكون منها الشعب الإثيوبي (الساميون والحاميون والزنوج) تتعدد وتتنوع لغويا ودينيا حيث ينقسم الإثيوبيون إلى حوالي 40 مجموعة لغوية و 04 مجموعات دينية. وتوضح الخريطة الموالية، المجموعات القومية في إثيوبيا.

الخريطة رقم 02: المجموعات القومية في إثيوبيا.

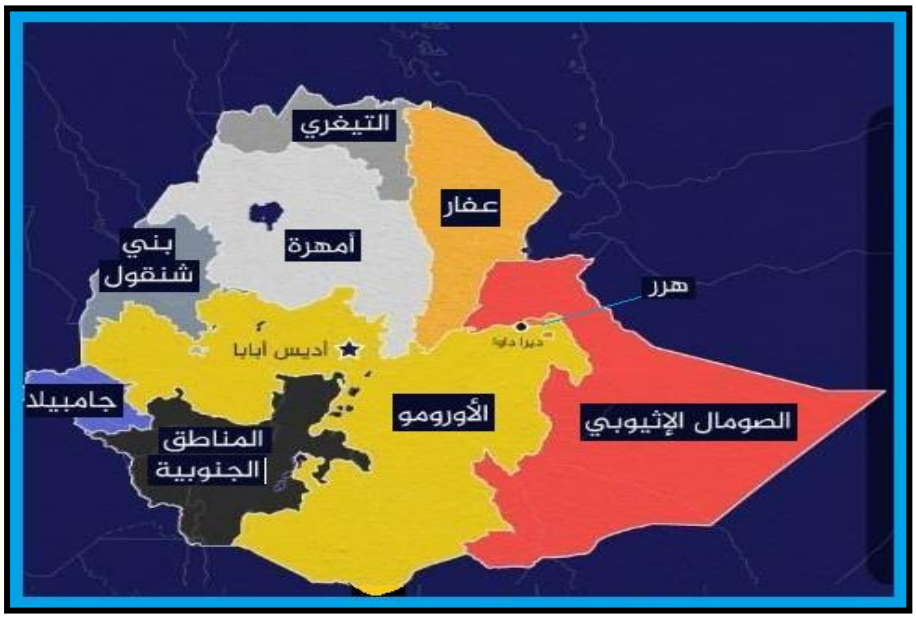

المصدر: https://bit.ly/3lqhk1w

وبالرغم من التعدد اللغوي للإثيوبيين إلا إن اللغة الأمهرية وبموجب دستور 1995 هي اللغة الرسمية للدولة باعتبار أن النخب الحاكمة المتعاقبة في حكم إثيوبيا تنحدر من هذه الأقلية. وقد خلَفت اللغة الأمهرية اللغة الإثيوبية الأصلية في القرن العاشر الميلادي وبقيت اللغة الإثيوبية لغة دينية حيث يستخدمها الإثيوبيون في كتابة الأسفار المقدسة. (الشرقاوي، 1959، ص-ص21-22)

وإلى جانب اللغة الأمهرية، تعتبر اللغة الانكليزية لغة رسمية ثانية في البلاد. وهناك لغات وطنية تستخدم على مستوى الحكومات الإقليمية في التعليم والإعلام كلغات الأورومو والعفر والتغرينية والهراري والسيدامو والصومالية. أما على صعيد المعتقد الديني، يمثل أتباع الطوائف المسيحية في إثيوبيا أغلبية مطلقة حيث تبلغ نسبتهم 71% فيليهم كل من المسلمين بـ 21% واليهود بـ 05% والوثنيون بـ 03%. (جبير و صليبي، 2021، ص74)

يتبين من خلال هذا العرض لمكونات الشعب الإثيوبي مدى التنوع والتعدد العرقي والقومي من جهة، والامتداد القومي لهذه المجموعات خارج أثيوبيا وبالضبط بدول الجوار ككينيا واريتريا والسودان وهو ما يجعل الاستقرار السياسي والاجتماعي لهذه الدولة مرتبطا بالجوار تأثيرا أو تأثّرا.

هذا التصنيف الإثنوغرافي للشعب الإثيوبي يمكن تصنيفه أيضا وفق معيار اجتماعي-سياسي من حيث السيطرة والنفوذ، حيث نجد ثلاث جماعات: جماعات مؤثرة ومسيطرة، وجماعات ذات تأثير محدود، وجماعات هامشية. فالأولى مثل الأمهرة، التيغرين والأورومو (الغالا). أما الثانية مثل العفر والصوماليين والسيدامو والكوراج، أما الأخيرة فهي مثل الزنوج. (جبير و صليبي، 2021، ص76)

4.1 الهيكل الاقتصادي الإثيوبي:

تسهم الزراعة بشكل أساسي في الاقتصاد الإثيوبي حيث يعمل بها 85% من السكان، وتسهم 35,8% من إجمالي الناتج المحلي المقدر بـ 80,8 مليار دولار أمريكي، كما أن 90% من العملة الصعبة تأتي من الصادرات الزراعية. كما تعتبر هذه الدولة شرق افريقية أكثر دول القارة امتلاكا للثروة الحيوانية. أما الصناعة فيسهم هذا القطاع الحيوي بنسبة 22,8% من إجمالي الناتج المحلي الإثيوبي. (عبد العال، 2020) وقد عرفت إثيوبيا مستويات مرتفعة لمعدل النمو الاقتصادي من خلال تسجيلها نسبة 10% سنة 2019 وزاد متوسط دخل الفرد بأكثر من 600%، لكن هذا النمو لم يشمل كل أنحاء البلاد بشكل عادل. (bbc)

2. التاريخ السياسي لإثيوبيا وكرونولوجيا سيطرة قومية التيغراي على السلطة:

تعتبر إثيوبيا أقدم دولة في القارة الإفريقية من حيث النشأة والتكوين، لذلك يعتبر تاريخها حافلا بالأحداث السياسية والثقافية وغيرها. في هذا المحور سيتم التطرق إلى عنوانين أساسيين هما: التاريخ السياسي لإثيوبيا و تاريخ سيطرة قومية التيغراي على السلطة السياسية في إثيوبيا الحديثة.

1.2 التاريخ السياسي لإثيوبيا:

لقد كانت في القديم كل من إثيوبيا، الصومال، إرتيريا، جيبوتي ومناطق شمال شرق كينيا الحاليَّة تنتمي إلى إمبراطورية الحبشة والتي كانت تسمى أكسوم THE AKSUMITE EMPIRE التي تشكَّلت في حدود القرن الرابع قبل الميلاد على خلفيَّة التَّعايش الذي حدث بين الكوشيين (الحاميين) الذين يمثلون السكان الأصليين للمنطقة الواقعة في القرن المطل على البحر الأحمر من شمال، والمحيط الهادي من جنوب شرق قارة أفريقيا والجنس القوقازي (الساميين) الممثَّل في القبائل العربية الوافدة من جنوب شبه الجزيرة العربيَّة، وجنوب شرق، ووسط مصر. (بلقاسم، 2018) واسم الحبشة عُرفت به إثيوبيا تاريخيا لقرون من الزمن لكن مع اتحادها مع إريتريا اتخذت من تسمية إثيوبيا اسما لهذه الدولة في عهد الإمبراطور الإثيوبي "منليك الثاني" "Menelik 2" سنة 1889. (رياض و عبدالرسول، 2015، ص-ص365-366)

ويمكن اعتبار أن التاريخ الحديث للدولة الإثيوبية تميز بمرورها بسلسلة من التغيرات من وضعيتها كدولة من العصور الوسطى إلى تدهورها الاجتماعي والسياسي منتصف القرن الثامن عشر، حيث عانت إثيوبيا على المستوى الداخلي من صراعات وحروب طاحنة، الأمر الذي أدى بها إلى التمزق السياسي وساهم في ضعف الحكومة المركزية وبروز السيادة المناطقية لحكام متناحرين فيما بينهم رغم علاقات الجوار والتجارة التي كانت تربطهم. (أديجوموبي، 2018، ص28)

لقد كانت إثيوبيا مقسمة إلى ممالك متعددة، ومع اعتلاء "تيودور" عرش البلاد سنة 1850 حاول توحيدها من خلال سيطرته على أمهرة سنة 1852 وعلى تيغراي سنة 1855، وأخضع قبائل الغالا (الأرومو) بعد ذلك لسلطانه. ليجعل من لغته "الأمهرية" لغة الدولة، بينما أصبح المذهب المسيحي الأرثوذكسي -الذي تؤمن به قوميتة-، الديانةَ الرسمية للبلاد. وجرى تعميم الثقافة الأمهرية عبر الأراضي التي ضمَّت شعوبا وقوميات عديدة. وتعرضت إثيوبيا منذ تلك الفترة وإلى غاية 1936 إلى احتلال من بريطانيا وإيطاليا وفرنسا، كما عرفت عدة حروب أهلية وصراعات بين الأقاليم. (الشرقاوي، 1959، ص-ص36-38) وقد قاومت

الحبشة الاحتلال الخارجي على الرغم من تقسيم ساحل القرن الإفريقي بين إيطاليا وفرنسا وبريطانيا في أواخر القرن التاسع عشر. وفي سنة 1936 احتلت إيطاليا الحبشة وظلت هذه الأخيرة جزءا من إمبراطورية إيطاليا في إفريقيا حتى استقلالها سنة 1941، وقد ضُمّت إريتريا إلى الحبشة باعتبارها دولة ذات حكم ذاتي في سنة 1952 لتضمها إليها نهائيا سنة في 1962. (رياض و عبدالرسول، 2015، ص-ص365-366)

2.2. كرونولوجيا سيطرة التيغراي على السلطة السياسية في إثيوبيا:

لم يكن إقليم تيغراي جزءا من إثيوبيا إلا بعد سنة 1855 عندما ضمها الإمبراطور "تيودور" إلى الحبشة. ومنذ ذلك الحين إلى سنة 1990 لم يكن لنخب هذه القومية دور ذا أهمية في مراكز اتخاذ القرار في إثيوبيا، شأنها شأن العديد من القوميات والإثنيات في إثيوبيا باستثناء الأمهرة. بل ونتيجة للقمع والتهميش الذي تعرضت له مختلف القوميات المكونة للشعب الإثيوبي على أيدي الأنظمة الملكية المستبدة في إثيوبيا لقرون عديدة، ثارت تلك القوميات والشعوب الإثيوبية مطالبة إما بتحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية أو بالانفصال عن إثيوبيا التي قمع حكامها كل صوت يعلو على الحكم العرقي (الأمهري) التسلطي، لاسيما في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. وكانت "جبهة تحرير شعب تيغراي" ذات النهج الماركسي اللينيني من بين القوى الإثيوبية التي تمردت على النظام الإمبراطوري وساهمت في الإطاحة به.

ومع وصول الحكومة العسكرية الماركسية المؤقتة لإثيوبيا الاشتراكية إلى السلطة عقب خلع الإمبراطور "هيلاسيلاسي" سنة 1974، قامت بقمع المطالب القومية المتعالية بقوة السلاح، وهو ما أدخلها في صراع مسلح مباشر مع حليف الأمس -جبهة تحرير شعب تيغراي- التي امتازت بشدة التنظيم والانضباط العسكري. وقد تأسست هذه الأخيرة في فبراير 1975 على يد مجموعة من الطلبة المتشبعين بالفكر الشيوعي الستاليني يُحركهم وعي إثني-قومي مستمد من تراكم مطالب سكان تيغراي ضد السلطات المركزية المتعاقبة في إثيوبيا. وكان من أهداف هذه الجبهة، حق تقرير مصير تيغراي.

وفي سنة 1991 تمكّنت "جبهة تحرير شعب تيغراي" بقيادة "مليس زيناوي" وبمساعدة المتمردين الإريتريين تحقيق النصر على الجيش الإثيوبي، والإطاحة بالرئيس "منغستو هيلا مريام" وقوميته "الأمهرة" الذين سيطروا على الحكم ومفاصل الدولة لعقود طويلة وأخضعوا بقية القوميات والعرقيات بالقوة، وهو ما جعل بقية الأقليات والقوميات تنتفض، إذ منها من دخل في صراع مسلح مع الحكومة المركزية على غرار الأورومو، والتيغراي الذين قاد منهم "حزب الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي" الانقلاب ضد "منغستو". ليتم تأسيس تنظيما جديدا تحت تسمية "الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية"، وتولّى قيادتها الزعيم التيغريني "ميليس زيناوي"، الذي نجح في إقناع قادة الحركات الأخرى بأن الاستقرار المستقبلي والسلامة الإقليمية للبلد يعتمدان على منح هذه القوميات الحكم الذاتي الإقليمي. (أبتدون، 2021، ص-ص5-6)

وبعد استيلاء "مليس زيناوي" وحلفائه على الحكم، اتجه إلى إعادة هيكلة النظام الفيدرالي في إثيوبيا، وإنهاء سيطرة قومية واحدة (كما كان مع الأمهرة قبل سنة 1991) قوميا ولغويا وثقافيا ودينيا. وقد اتسمت الفترة التي حكم فيها "مليس زيناوي" ما بين 1991-2012 من خلال "الجبهة الديمقراطية لشعوب إثيوبيا"

بطفرة اقتصادية لكن مع نكسة سوسيوثقافية. فبالرغم من أن دستور إثيوبيا الصادر في ديسمبر 1994 واعتماده سنة 1995 نص في مادته 39 على "حق كافة القوميات والأمم في البلاد في تقرير المصير بما في ذلك الحكم الذاتي أو الانفصال وتشكيل دولة مستقلة"، ناهيك عن "استخدام كل مجموعة قومية لغتها وتعزيز ثقافتها الفرعية"، على أن "جميع الهيئات المحلية والإقليمية مطالبون بأداء واجباتهم وممارسة حقوقهم في إطار مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون". وطبقا لمواد الدستور الإثيوبي التي تحث الجميع على المساهمة في بناء مجتمع قوي ومتماسك على أساس سيادة القانون. (جبير و صليبي، 2021، ص79) إلا أن على أرض الواقع كان هناك قمع شديد للحريات الفردية والثقافية والإثنية والسياسية، وانغلاق المشهد السياسي والحزبي الذي استأثر به حزب "زيناوي". فبالرغم من تعداد التيغراي الذي لا يتعدى 3,5 مليون نسمة من أصل 110 مليون إثيوبي، إلا أن سيطرتهم على الجيش وقياداته وجهاز المخابرات ومؤسسات الدولة والشركات المدنية التي تديرها الدولة كبير جدا، فعلى سبيل المثال يسيطر التيغراي على 90% من المناصب العليا في الجيش الإثيوبي. (أبتدون، 2021، ص3)

هذا الواقع ولّد استياء شعبيا ضد "زيناوي" والتيغراي وبقي الوضع على ما كان عليه إلى غاية وفاة "زيناوي" في 2012/08/21 ليخلفه "هايلي مريام ديسالين" Haile Mariam Dessalegn في رئاسة الوزراء. ورغم كل محاولاته لاسترجاع ثقة الشعب في الحزب الحاكم إلا أنها باءت بالفشل، وشهدت البلاد صراعات واضطرابات واسعة، كان أعنفها بين الحكومة الفيدرالية وقومية الأورومو سنة 2016، وكل ذلك ساهم في تنحية حكومة "ديسالين" من المشهد السياسي، ليخلفه الأورومي "آبي أحمد" "Abiy Ahmed" في 2018/03/27 كأول حاكم ينحدر من هذه القومية في تاريخ إثيوبيا. وقد عاشت هذه القومية هي الأخرى تهميشا واضطهادا لعقود طويلة. هذا التغيير في رأس السلطة التنفيذية في البلاد جاء ليعلن عن فصل جديد من الحياة السياسية والعسكرية لقومية التيغراي بعد انفرادهم بالسلطة ومراكز اتخاذ القرار لقرابة ثلاث عقود من 1991 إلى 2018.

3. أسباب الصدام ومسار الصراع بين الحكومة الفيدرالية و إقليم تيغراي و آفاق العلاقة بينهما:

بسبب الدعم الذي حضي به رئيس الوزراء الجديد داخليا وخارجيا وانتفاضة شرائح واسعة من الشعب الإثيوبي على حكومة رئيس الوزراء المستقيل "ديسالين"، اتخذ رئيس الوزراء "آبي أحمد" عقب وصوله للسلطة جملة من القرارات السياسية والاقتصادية تسببت في امتعاض التيغريين والذين اعتبروها استهدافا لهم، وهو ما أدى إلى التصادم بين الطرفين وأدخل البلاد في موجة من الاضطرابات والصراعات، نسعى من خلال المطلبين المواليين تبيان أسبابها ومسارها وآفاقها.

1.3. أسباب الصدام ومسار الصراع بين الحكومة الفيدرالية و إقليم تيغراي:

إن الكبت السياسي والاجتماعي الذي عاشته إثيوبيا نتيجة سياسات القسر على الهيمنة الذي انتهجته الدولة الإثيوبية لعقود طويلة وتهميش الأقليات في دولة متعددة ليس بها أغلبية قومية مطلقة،

أفضى إلى انفجار سياسي واجتماعي قاد لصراع عسكري بين الحكومة الفيدرالية وبعض القوميات كالأورومو سنة 2016، والتيغراي سنة 2018. حيث ومنذ وصوله إلى السلطة سنة 2018، نهج رئيس الوزراء الإثيوبي "آبي أحمد" طريقا جديدا في إدارة البلاد من خلال التأكيد على ضرورة الاندماج الوطني والالتفاف حول هوية وطنية جامعة لكل الإثيوبيين بغض النظر عن اختلافاتهم العرقية والقومية والإثنية، وتجاوز النظام السياسي الموروث عن رئيس الوزراء الأسبق "مليس زيناوي" القائم على الفيدرالية والمشجع -بحسبه- على الخلافات القومية والعرقية وإضعاف الدولة ومؤسساتها.

إن أبرز الأسباب التي أدت إلى الصراع بين الحكومة الفيدرالية وإقليم تيغراي تتمثل في:

– دمج حزب "الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية" الحاكم مع أحزاب إثيوبية وطنية وعرقية أخرى كالأمهرة والعفر والأورمو والبنيشانغول والغوموز والهرر... تحت اسم "حزب الازدهار" في 2019/12/01.

– متابعة قادة تيغراي بتهم الفساد وإزاحتهم من المؤسسات السياسية والإدارية والعسكرية للدولة، حيث تم إقالة رئيس الأركان ومدير الشرطة ومدير جهاز الاستخبارات واتهام عددا من المستثمرين التيغراي المساهمين في مشروع سد النهضة بالفساد. وهو ما يعني عزلهم وتنحيتهم من مؤسسات صناعة واتخاذ القرار بعدما سيطروا على الحكم والنظام السياسي الفيدرالي لقرابة 24 سنة.

– تأجيل الانتخابات التشريعية والتي كان معلنا إجراؤها في أغسطس 2020 بسبب انتشار جائحة كورونا، واعتبار التيغراي ومجموعات أخرى بأن هذا التأجيل هو خرق للدستور بسبب عدم وجود نص قانوني أو دستوري صريح بشأن ذلك، فاعتبروه -التيغراي- رئيس وزراء غير شرعي ابتداء من 2020/10/05.

– قطع "آبي أحمد" التحويلات البنكية والإمدادات عن إقليم التيغراي. (عبد الفتاح، 2021)

– رفض حكومة إقليم تيغراي الانصياع لقرارات الحكومة الفيدرالية والمتمثلة في تغيير القيادة الشمالية للجيش والتي تتخذ من تيغراي مقرا لها. (أبتدون، 2021، ص6)

– قيام الحكومة المحلية لإقليم تيغراي بتنظيم انتخابات إقليمية في 2020/09/09 في تحد للحكومة الفيدرالية والتي أسفرت عن فوز "حزب جبهة تحرير شعب تيغراي" بـ152 مقعدا من إجمالي 190 مقعد من البرلمان المحلي وهو ما رفضته حكومة أديس أبابا.

– إقدام حكام إقليم تيغراي على استدعاء ممثليهم في مجلس الوزراء الفيدرالي.

– منع التحاق العميد "جمال محمد" المعيّن من طرف "آبي" في منصب نائب قائد القيادة الشمالية في قاعدة ميكيلي بإقليم تيغراي، وهو ما دفع البرلمان الفيدرالي بتصنيف "جبهة تحرير شعب تيغراي" حركة إرهابية. (جبير و صليبي، 2021، ص83)

لتتسارع الأحداث في إقليم تيغراي وإثيوبيا ككل، وتفجر تلك الأحداث صراعا مسلحا بين الطرفين، حيث اتهمت الحكومة الفيدرالية في 2020/11/04 مسلحين تيغريين بالهجوم على القطاع الشمالي للجيش

الإثيوبي والاستيلاء على معداته وأسلحته وقتل أفراد منه. ليرد الجيش الإثيوبي باستهداف مستودعات الجبهة للذخيرة والأسلحة، وبذلك اندلعت مواجهات عسكرية عنيفة بين الطرفين لا زالت مستمرة إلى يومنا هذا، راح فيها العشرات بين قتيل وجريح ومعتقل من الطرفين، ونزوح ولجوء عشرات الآلاف من المواطنين، إضافة إلى الخسائر المادية التي مست الممتلكات الخاصة والعامة والبنية التحتية. (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020)

ويمتاز مقاتلي جبهة تيغراي بالخبرة القتالية والتسليح العالي، حيث يعد الإقليم الأفضل من بين كل أقاليم الفيدرالية تسليحا وتعدادا والذي يصل عدد الأفراد المنخرطين في صفوفه إلى نصف تعداد الجيش الإثيوبي، وقد رافعت حكومة الإقليم بوقوف القيادة الشمالية للجيش الإثيوبي -والتي مقرها في إقليم تيغراي- إلى جانب الإقليم في صراعه مع الحكومة الفيدرالية. ولحد الساعة لا زال التيغريون يحشدون سكان الأقاليم الأخرى المناهضين لسطوة الأمهرة على الحكم في التكتل والوقوف ضد حكومة "آبي أحمد". (جبير و صليبي، 2021، ص83) وقد اصطفت قوات أمهرية إلى جانب الجيش الفيدرالي في قتاله التيغراي، وهو ما جعل التيغراي يهاجمون مدينتي ديسي وكومبليتشا في إقليم أمهرة الذي أصبح معزولا ليواصلوا زحفهم اتجاه العاصمة أديس أبابا، كما هاجموا إقليم عفر فقطعوا الطريق الحيوي الوحيد ومنعوا وصول المساعدات الأممية لنحو 20 مليون شخص يحتاج الغذاء والدواء بصفة عاجلة.

إن هذه الحرب لم تعد بين إقليم متمرد وحكومة مركزية بل بين عدة أقاليم وعرقيات، بسبب اصطفاف الأمهرة والعفر ضد التيغراي الذين اعتبروهم استحوذوا على السلطة وأقصوا بقية المكونات من جهة، ومن جهة أخرى بسبب نزاعات حول أراضٍ قام بضمها إقليم تيغراي من إقليم الأمهرة قبل بضعة عقود. (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020، ص3) فإن عددا من القوميات سوف تقاتلهم على أساس عرقي باعتبارهم -التيغراي- حرموا غيرهم على مدى أكثر من عقدين من الوصول إلى مناصب سياسية وعسكرية عليا. (عبد الفتاح، 2021) وتبين الخريطة الموالية مناطق التصادم والصراع بين الحكومة الفيدرالية وبعض القوميات في إثيوبيا.

الخريطة رقم 03: مناطق الصراع بين الحكومة الفيدرالية وبعض القوميات في إثيوبيا

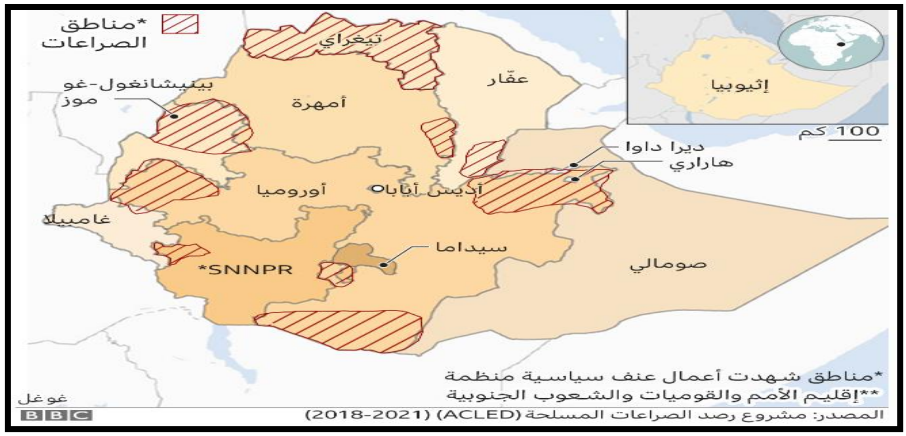

المصدر: https://www.bbc.com/arabic/world-57501599

كما انضمت القوات الاريترية إلى جانب الإثيوبية في قتالها للتيغراي، حيث شارك الجنود الاريتريون في هذه الحرب بسبب علاقات التحالف التي تجمع بين الرئيسين الاريتري "أسياس أفورقي" والإثيوبي "آبي احمد"، والعداء الطويل بين الإقليم واريتريا. وقد اتهمت منظمة العفو الدولية الجيش الإريتري بارتكاب فظائع وجرائم تصل إلى جرائم ضد الإنسانية في حق المدنيين في مدينة أكسوم بالإقليم منذ نهاية شهر نوفمبر 2020. والتّهم نفسها وجهت إلى الجيش الإثيوبي إلا أن أديس أبابا نفتها في البداية، لكن مع توالي الإدانات الدولية وعلى رأسها الأمريكية حيث اعتبرت هذه الأخيرة أن ما يجري في الإقليم الإثيوبي هو "تطهير عرقي" في حق عرقية التيغراي، وقامت بتعليق مساعداتها المقدمة لإثيوبيا، وهو ما جعل "آبي أحمد" لأول مرة يقر بمشاركة القوات الاريترية إلى جانب جيشه في الإقليم ضد قوات التيغراي وارتكابهم تجاوزات محدودة أدانتها إريتريا -حسبه- ويجري التحقيق فيها من قبل حكومته، وأن القوات الاريترية ستغادر الإقليم الإثيوبي بعد بسط السيطرة الإثيوبية عليه. كما أقر أيضا حاكم إقليم تيغراي المؤقت والمعين من طرف الحكومة الفيدرالية بحدوث تجاوزات من قبل الجيش الفيدرالي في حق "بعض" المدنيين التيغراي.

وبالإضافة إلى القتلى والجرحى في صفوف المدنيين التيغراي -والذي تضاربت أعدادهم بين الطرفين-، ارتفع عدد اللاجئين إلى أكثر من 63 ألف من التيغراي في السودان والذين يعيشون أوضاعا مزرية بسبب غياب المأوى والمساعدات الإنسانية في ظل تفاقم انتشار جائحة كورونا. (أبتدون، 2021) وتوضح الخريطة الموالية حجم النزوح واللجوء بسبب الحرب من إقليم تيغراي داخل إثيوبيا وخارجها.

الخريطة رقم 04: حجم النزوح واللجوء من إقليم تيغراي داخل إثيوبيا وخارجها.

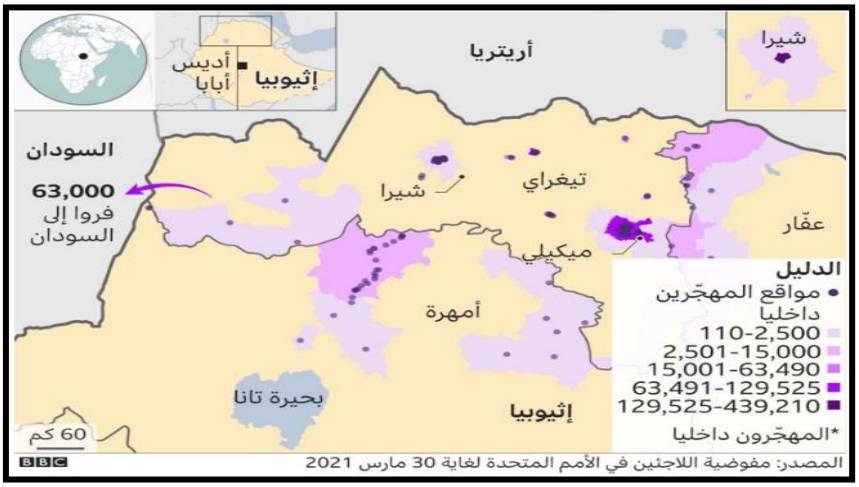

المصدر: https://www.bbc.com/arabic/world-57501599

لقد ألقت هذه الحرب بثقلها على الإقليم والدولة الإثيوبية سياسيا واجتماعيا من خلال تصدع الوحدة القومية والعرقية الهشة بالأساس في إثيوبيا ورغبة قوميات أخرى بالانفصال على غرار الأورومو، واقتصاديا عبر استنزاف الاقتصاد السائر في طريق النمو والذي وصلت نسبة نموه 09% خلال الخماسي الأخير (2016-2020). (حامد، 2019، ص10-11) وكذلك على دول الجوار كالسودان الذي عجز عن التكفل باللاجئين الإثيوبيين الفارين من هذه الحرب بسبب أزماته، إضافة إلى تنامي التوترات الحدودية بين

الجانبين بسبب تراكمات الحرب وأزمة سد النهضة. أما الصومال والتي تعرف هي الأخرى منذ عقود عنف مسلح وعدم استقرار سياسي، فقد اضطرت إثيوبيا سحب مقاتليها المنضوين تحت قبعة قوات حفظ السلام الإفريقية في جنوب الصومال للالتحاق بالجيش الإثيوبي في تيغراي وهو ما من شأنه تقويض الجهود الإفريقية في بسط الأمن هناك. (أبتدون، 2021، ص9-10)

إن الحرب الدائرة اليوم رحاها بين الحكومة الفيدرالية الإثيوبية والجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، تمثل تحديا وتهديدا كبيرين لكيان الفيدرالية الإثيوبية واستمرارها، حيث ستترك هذه الحرب آثارا لا محالة على وحدة البلاد والعيش المشترك بين قومياتها، كما أن حسم جبهة تحرير تيغراي هذه الحرب سيجعل قوميات أخرى تحذو حذوها لتحقيق مكاسب قومية أو الانفصال عن الفيدرالية خاصة وأن الصراع هذا لم يبق داخل حدود الإقليم بل تعداه إلى دخول الحكومة الفيدرالية في صراع مسلح آخر مع الأورومو وقد يغذي مستقبلا مطامع قوميات أخرى راغبة في الاستقلال.

2.3. آفاق العلاقة بين الحكومة الفيدرالية و إقليم التيغراي في إثيوبيا:

لقد كان لمواجهة الحكومة الفيدرالية للعنف المتصاعد مع القوميات الثائرة ضد سياسات رئيسها "آبي أحمد" انتشار حوادث التصفية الجسدية والاغتيالات السياسية للعديد من الشخصيات، حيث فشل بعضها كمحاولة اغتيال "آبي أحمد" في يونيو 2018، ونجح بعضها الآخر كاغتيال رئيس إقليم أمهرة ونائبه، إضافة إلى اغتيال رئيس أركان الجيش الإثيوبي"سياري ميكونين" و مدير مشروع سد النهضة "سيميغنيو بيكيلي". وقد ألقت الحكومة باللوم على طبيعة النظام السياسي القائم على الفيدرالية الإثنية، وأكدت على ضرورة اعتماد الإصلاحات التي حملها مشروع "آبي أحمد" منذ قدومه إلى الحكم والقائم أساسا على تفكيك ذلك النظام والذي هو بالأساس يحظى بتأييد واسع في أوساط القوميات خاصة تلك التي تعيش تهميشا وتمييزا. (جبير و صليبي، 2021، ص-ص82-84)

ورغم مصادقة البرلمان الفيدرالي الإثيوبي على تشكيل الحكومة الجديدة التي يقودها "آبي أحمد" الذي أدى اليمين الدستورية في 2021/10/04 وذلك عقب فوز حزبه "الازدهار" بالأغلبية في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في 2021/06/21 ليباشر مهامه كرئيس وزراء لعهدة من خمس سنوات عقب مرحلة انتقالية ما بين (أبريل 2018 ويونيو2021). هذه الحكومة الجديدة تشكلت من 50% من عرقية الأمهرة في مقابل تهميش الأورومو والعفر والتيغراي، وتغييب بعض الأحزاب المعارضة الرئيسية في مناطق أورومية وصومالية وانسحاب بعض القوى كجبهة تحرير أوغادين الوطنية وجبهة تحرير أورومو ومؤتمر أورومو الفيدرالي، وهذا ما ينبئ باحتمال حدوث معارضة شرسة ضد سياسات "آبي" في المرحلة المقبلة وفي ظل استمرار المعارك في عدة مناطق من البلاد أبرزها تيغراي و أورومو وبالتزامن مع بعض العزلة الدبلوماسية التي يتعرض لها رئيس الوزراء الإثيوبي من قبل أمريكا التي تتهمه بتورطه بصراع تيغراي. (عسكر، 2021)

إن حرب إقليم تيغراي المستعرة قد تقود إلى أحد السيناريوهات الثلاثة والمتمثلة في:

- **التسلطية التنموية والإثنية:** بمعنى قد تفرض السلطات الفيدرالية قيودا على الحريات الفردية والجماعية في المجتمع لتجنب التنافس والتصادم العرقي والقومي مقابل تحقيق مكاسب تنموية، في ظل التقدم السريع الذي تشهده إثيوبيا على مستوى البنى التحتية وخدمات الصحة والعليم وانخفاض معدلات الفقر، (عبدالرحمن، 2020) خاصة وأن "آبي أحمد" يحاول إرساء نظام سياسي جديد يقوم على المواطنة عوضا عن رابطة العرقية التي تهدد وحدة البلاد واستمرارها. لكن هذه الرؤية تقف في وجهها عوائق كثيرة أبرزها توازن العلاقة بين المركز والأطراف في ظل حرب الحكومة الفيدرالية مع أبرز مكونين للرابطة الإثيوبية هما التيغراي والأرومو. (أبتدون، 2021، ص11)

- **استمرار الفوضى وتراجع سيطرة الدولة:** مع توسع رقعة الحرب في البلاد من خلال إقليم تيغراي وإقليم أورومو وإقليم أمهرة وإقليم العفر، فإن إطالة أمد هذه الحرب يشكل عبئا على الموارد الشحيحة للدولة ويهدد معدلات التنمية غير القوية. (عبدالرحمن، 2020) وهو ما يدفع بقوميات عديدة بالاحتجاج الشعبي نتيجة للانسداد السياسي. وقد تتحول الاحتجاجات الشعبية إلى المطالبة بالانفصال تجنبا لعدم الانجرار إلى الحرب التي ما تزيد تتسع رقعتها وسيجعل إثيوبيا ساحة لتدخلات مباشرة لبعض دول الجوار التي تتقاسم معها الامتداد القومي والجغرافي. وهو ما سيصيب الدولة الإثيوبية بالفشل والانهيار ويحوّل المنطقة إلى انعدام الأمن والاستقرار. (أبتدون، 2021، ص11)

- **التفتت والاستقلال:** مع توالي الأخبار حول نجاحات قوات التيغراي وتقدمها نحو العاصمة أديس أبابا، فسيعطي ذلك فرصة لتنامي روح الانفصال لدى سكان الإقليم بما يكرر التجربة الاريترية مرة أخرى، خاصة وأن هذه الروح كانت منتشرة لدى سكان الإقليم قبل سيطرة "مليس زيناوي" على الحكم في سنة 1991 ومن خلاله قوميته على مفاصل الدولة، وهو ما جعل هذه الرغبة تخمد لبعض الوقت، لكن مع وصول "آبي أحمد" سنة 2018 إلى السلطة وتصفيته للتيغراي من مراكز اتخاذ القرار، ودخول الإقليم في صراع مسلح مع الحكومة الفيدرالية تعالت الأصوات الانفصالية داخل الإقليم، واستمرار الحرب وفشل الحكومة الفيدرالية من حسمها لصالحها، قد يكون استقلال الإقليم واقعا لا مفر منه. (عبدالرحمن، 2020) كما أن غياب إطار تفاوضي ومصالحة وطنية للانتقال من الإثنية الفيدرالية إلى نظام ديمقراطي وطني يتجاوز الاختلافات العرقية والقومية يعزز من سطوة المركزية ويضعف الأطراف ويهمشها في ظل انتشار الولاء العرقي على الوطني وتحت قومية على الفوق قومية، وهذا ما قد يفتح الأبواب على المزيد من الصراعات والحروب العرقية المفضية للانشطار والتفكك. (أبتدون، 2021، ص11)

إن تعقيدات المشهد في منطقة القرن الإفريقي ذات الأهمية الإستراتيجية البالغة سوف تجعل وجود دولة فاشلة بحجم إثيوبيا أمرا لا يمكن تحمل تبعاته إقليميا ودوليا، كما أن انفصال مجموعة قومية إثيوبية عن بقية البلاد سيلقي بظلاله على داخليا على بقية العرقيات، وخارجيا على الدول المجاورة باعتبارها متداخلة ولها امتدادات عرقية وقبلية فيما بينها وهو ما يجعل المنطقة مهددة بحروب قومية انفصالية وتطهير عرقي. (عبدالرحمن، 2020)

الخاتمة

إن إثيوبيا التي يتكون شعبها من مجموعات قومية وإثنية تزيد عن 80 مجموعة لم يتم فيها التداول أو الائتلاف في الحكم بين كل أطياف الشعب، بل سيطرت فيه قومية واحدة على الحياة السياسية والاقتصادية والعسكرية لعقود من الزمن على غرار الأمهرة ثم التيغراي رغم قلة نسبهم في المجتمع الإثيوبي. هذه السيطرة رافقها إقصاء وتهميش لبقية القوميات فولد لديها الشعور بالظلم والانغلاق على أنفسها وتزايد الولاء الفرعي عندها على حساب الولاء الوطني، مما أدى بالدولة إلى الدخول في صراعات وانقلابات عسكرية وحروب نظامية بين الدولة وبعض القوميات كالأورومو والتيغراي، وبين القوميات فيما بينها كالتيغراي والأمهرة والتيغراي والعفر. وسرعان ما تحولت في بعض الأحيان هذه الصراعات ذات الطابع الداخلي إلى صراعات خارجية دولتية مثلما كان عليه الشأن بين إثيوبيا واريتريا وإثيوبيا والصومال بسبب التداخل العرقي بين هذه الدول.

إن الحرب الدائرة اليوم بين الحكومة الفيدرالية الإثيوبية وحلفائها داخليا وخارجيا (الأمهرة ودولة إريتريا) من جهة وإقليم التيغراي من جهة أخرى منذ إجراءات "آبي أحمد" ضد هيمنة أقلية التيغراي على الحياة العامة في البلاد، هو استمرار للفيدرالية الإثنية القائمة على حكم أقلية وإقصاء البقية في مجتمع متعدد ومتنوع قوميا وعرقيا وإثنيا سواء من خلال هيمنة التيغراي منفردين بالحكم أو طريقة إزاحتهم منه بعيدا عن الديمقراطية، ما يجعل الوضع القائم خطيرا واستمراره أخطر وينبئ بانفجار مؤسسات الدولة الإثيوبية وتقويض استقرارها واستقرار منطقة القرن الإفريقي والدول المجاورة لها ككل بسبب التداخل القبلي والعرقي في هذه المجتمعات.

- **قائمة المراجع:**

- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (15 11, 2020). النزاع بين إقليم تيغراي والحكومة الفيدرالية الإثيوبية: أسبابه ومآلاته. *وحدة الدراسات السياسية للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات* ، صفحة 03.
- *محمود الشرقاوي. 1959 ، إثيوبيا*، القاهرةد.د.ن
- أحمد عسكر. (20 10, 2021). *مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية*. تاريخ الاسترداد 15 11, 2021، من ماذا بعد تشكيل الحكومة الجديدة في إثيوبيا: https://acpss.ahram.org.eg/News/17284.aspx20/10/2021
- الشافعي أبتدون. (15 07, 2021). أزمة إقليم تيغراي: تبعاتها المحلية وتداعياتها الإقليمية. *مركز الجزيرة للدراسات* ، الصفحات 9-10.
- بن ضيف الله بلقاسم،(06-2018). حدود فعالية الوساطة الجزائريَّة في تسوية وحل النزاعات البيندولاتيَّة في أفريقيا النزاع الإثيوبي الإرتري 1995-2000نموذجا *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية* 51

- حمدي عبد الرحمن. (10 11, 2020). *المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة*. تاريخ الاسترداد 19 11, 2021، من حرب التيغراي: ثلاث رؤى لمستقبل الصراع داخل إثيوبيا: https://bit.ly/3lbPbLG
- زاهر رياض. (1966). *تاريخ إثيوبيا*. القاهرة: مكتبة الأنجلو، 1966.
- سارة عبد السلام الشربيني عبد العال. (28 1, 2020). *المركز الديمقراطي العربي*. تم الاسترداد من النظام السياسي في إثيوبيا منذ 2005: https://democraticac.de/?p=64675
- ساهيد أديجوموبي. (2018). *تاريخ إثيوبيا* (الإصدار 1). (مصطفى مجدي الجمال، المترجمون) القاهرة: المركز القومي للترجمة.
- علي سعدي عبد الزهرة جبير، و رعد خضير صليبي. (03, 2021). أزمة المجتمعات الإثنية في إثيوبيا: تيجراي نموذجا. *مجلة العلوم القانونية والاجتماعية ، 6* (1).
- محمد رياض، و عبد الرسول كوثر. (2015). *إفريقيا: دراسة لمقومات القارة*. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.
- منى عبد الفتاح. (06 11, 2021). *independent عربية*. تاريخ الاسترداد 28 11, 2021، من كيف تحول صراع تيغراي إلى حرب "وجودية"؟: https://bit.ly/3l0g8f9
- هاشم علي حامد. (13 09, 2019). رؤية إثيوبية: إثيوبيا والقرن الإفريقي. *المعهد المصري للدراسات* ، الصفحات 10-11.
- هشام عبد الكريم. (يناير, 2012). التدخلات الأجنبية في منطقة القرن الإفريقي وتأثيرها على الحركيات السياسية والأمنية للتوازن الإقليمي. *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، (02)، الصفحات 153-154.